

انعكاس التعامل المشترك بين التدقيق الداخلي والخارجي في الحد من الفساد الاداري و المالي في المؤسسات الحكومية

The Effect of Joint Collaboration in Internal and
External Auditting on Eliminating Financial and
Administrative Corruption in Government institutions

م.م. علاء فاضل عبد الامير^(١)

Assist. Lect. Alaa Fadhil Abdulameer

م.م. جاسم محمد عبد^(٢)

Assist. Lect. Jasim Mohammed Abed

الخلاصة

يهدف هذا البحث الى بيان اهمية التعامل المشترك بين التدقيق الداخلي والخارجي للحد من الفساد الاداري والمالي، يُعد التعاون بين لجان الرقابة الخارجية والمدققين الداخليين أحد العوامل المهمة في الحد من الفساد الاداري والمالي، وقد تم عمل استبانة خاصة لذلك، وتم توزيعها على عينة البحث المتمثلة بمجموعة من المدققين الداخليين ومدققي ديوان الرقابة المالية في عدد من المؤسسات الحكومية (المديرية العامة لتربية كربلاء، ودائرة صحة كربلاء، ومديرية بلدية كربلاء)، واعتمد الباحثان الاساليب الاحصائية المناسبة للوصول الى النتائج، حيث توصل الباحثان الى وجود ضعف في التنسيق والتعاون بين الرقابة المالية الخارجية والتدقيق الداخلي وعدم وجود آلية للتعاون المشترك مما أدى إلى الضعف في مكافحة الفساد. ومن اهم

١- المديرية العامة لتربية كربلاء المقدسة.

٢- المديرية العامة لتربية كربلاء المقدسة.

انعكاس التعامل المشترك بين التدقيق الداخلي والخارجي في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية

التوصيات التي قدمها الباحثان، عقد الاجتماعات المنتظمة بين افراد التدقيق الخارجي والداخلي بصورة مستمرة ودورية، واعتماد المدقق الخارجي على نتيجة اعمال المدقق الداخلي. وان وجود قوانين خاصة تحدد آلية التعامل المشترك بين الرقابة الخارجية والتدقيق الداخلي ووجود قانون عقوبات يعاقب حالات الفساد التي يكتشفها الجهاز الرقابي يحفز انشطة الاجهزة الرقابية ويحد من حالات الفساد. بالإضافة الى ان تفعيل التعامل المشترك بين الرقابة الخارجية والتدقيق الداخلي يمكن ان يؤدي الى الحد من الفساد المالي والاداري.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، الفساد المالي، الإداري والمالي، المؤسسات الحكومية.

Abstract

This research aims to demonstrate the importance of joint interaction between internal and external auditing to reduce administrative and financial corruption. Cooperation between external control committees and internal auditors is one of the important factors in reducing administrative and financial corruption, and a special questionnaire was prepared for this, and it was distributed to the research sample represented by a group Of the internal auditors and auditors of the Financial Supervision Bureau in a number of government institutions (General Directorate of Karbala Education, Karbala Health Department, and Karbala Municipality Directorate), and the two researchers adopted appropriate statistical methods to reach the results, as the researchers concluded that there is a weakness in coordination and cooperation between external financial control and auditing And the lack of a mechanism for joint cooperation, which led to weakness in combating corruption. Among the most important recommendations made by the researchers are holding regular meetings between the members of the external and internal auditing in a continuous and periodic manner, and the external auditor's approval of the result of the work of the internal auditor. The existence of special laws defining the mechanism for joint interaction between external oversight and internal auditing, and the existence of a penal code that penalizes corruption cases that are discovered by the supervisory apparatus stimulates the activities of the regulatory agencies and limits corruption cases. In addition, activating the joint interaction between external control and internal auditing can lead to a reduction in corruption. Financial and administrative.

Keywords: Audit, Adminstrative and Financial corruption, Government institutions.

المقدمة:

ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي من الآفات التي تصيب المجتمعات، وهي قديمة ومخضمة ظهرت في كل العصور، وفي جميع المجتمعات، الفقيرة والغنية، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة، والى يومنا هذا. فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة،

وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات الدول النامية وخاصة في مؤسساتها الحكومية حيث انه سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم.

ان للأجهزة الرقابية في العراق دوراً مهماً في مكافحة الفساد الاداري والمالي وتمثل هذه الاجهزة بـ(مجلس النواب العراقي، ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة) اضافة الى اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي الموجودة داخل المؤسسات الحكومية وتعمل هذه الاجهزة في ظل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الذي حدد دور وصلاحيات هذه الجهات في مكافحة الفساد، اضافة الى القوانين الاخرى.

لقد أثرت مسألة مدققي الحسابات الخارجيين الذين يعتمدون على عمل المدققين الداخليين وتحديد طرق تنسيق أنشطتهم بهدف تقليل تكلفة التدقيق لزيادة كفاءة عملية التدقيق ومنع حدوث عمليات محتملة في جميع أنحاء العالم. ان كفاءة التدقيق الداخلي ومساهمة التدقيق الداخلي في تدقيق البيانات المالية، تجعل وظيفة التدقيق الداخلي الاكثر نشاطا وتشجع المدققين الخارجيين في الاعتماد على هذه الوظيفة، وتقلل من ازدواجية جهود التدقيق مما يؤدي الى وفورات في التكاليف المحتملة.

أولاً: مشكلة البحث

السؤال الرئيس لمشكلة البحث هو ما مدى انعكاس التعامل المشترك بين التدقيق الخارجي والداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية؟

ثانياً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث عبر العمل على تقويم وتطوير مهنة التدقيق الداخلي، واعتماد المدققين الخارجيين على هذه الوظيفة وإعطائها الاهتمام الكافي من قبل المدقق الخارجي في إبداء الرأي الفني والمحابد على القوائم المالية بهدف القضاء او الحد من الفساد الاداري والمالي.

ثالثاً: أهداف البحث

- (١) بيان أهمية التعامل المشترك بين التدقيق الخارجي والداخلي.
- (٢) بيان دور التعامل المشترك بين التدقيق الخارجي والداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي.

رابعاً: فرضيات البحث

إن فرضيات هذا البحث هي كما يلي:
الفرضية الاولى - انعدام التعامل المشترك بين التدقيق الخارجي والداخلي.
الفرضية الثانية - ان ايجاد طريقة للتعامل المشترك بين التدقيق الخارجي والداخلي تساعد في الحد من الفساد الاداري والمالي.

خامسا: الحدود المكانية والزمانية للبحث:

- أ. الحدود المكانية: التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي في مؤسسات الدولة متضمنة (ديوان الرقابة المالية والتدقيق الداخلي في مديريات التربية والصحة وبلدية كربلاء).
- ب. الحدود الزمانية: اجري البحث سنة ٢٠٢٠.

سادسا: أسلوب جمع البيانات

- ١- الجانب النظري: يعتمد الباحثان على ما هو متوافر من المصادر والأدبيات العربية والأجنبية من الكتب والدوريات والبحوث والمعايير الدولية، فضلاً عن الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).
- الجانب العملي: يعتمد الباحث في جمع البيانات على الاستبانة واستخدام التحليل الإحصائية المناسبة في اظهار النتائج.

المبحث الأول: التدقيق الداخلي

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي.

حظي التدقيق الداخلي باهتمام الهيئات الحكومية و المهنية و الاكاديمية، نظراً لما له من الأثر على المشهد النهائي للمؤسسة، ففي ما سبق تعددت التعاريف التي تناولتها، من أهمها الآتي:

عرف مجمع المدققين الداخليين الأمريكيين "IIA" التدقيق الداخلي على أنه:

(نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها). (IIAS:2011)

كما عرفت IFACI التدقيق الداخلي على أنه:

(وظيفة خبرة مستقلة في المؤسسة تساعد المديرية على الرقابة العامة على الأنشطة).

وعرف كذلك "ETIENNE" التدقيق الداخلي على أنه (تكون داخل المؤسسة، وظيفة مستقلة للتقييم

الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة). (ETIENNE, 1989, p.20)

وكما بين الدليل الصادر من ديوان الرقابة المالية مفهوم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي على انه مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المنشأة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الموجودات، والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، ولتحقيق الكفاءة الإنتاجية، ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة. (ديوان الرقابة المالية، دليل استرشادي: ٢٠١١)

ثانياً: أهمية التدقيق الداخلي.

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة لذلك فقد ظهرت

وتطورت وازدادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:

- ١- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها.
- ٢- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
- ٣- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات.
- ٤- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموالها من الغش والسرقة والأخطاء.
- ٥- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة.

٦- تطور إجراءات التدقيق من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية. (جربوع، ٢٠٠٨: ٢٨).

ثالثاً: أنواع التدقيق الداخلي

١- التدقيق المالي: Financial Audit

ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للمنشأة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها.

٢- تدقيق الالتزام: Compliance Audit

وهو عبارة عن مراجعة الضوابط الرقابية (المالية والتشغيلية والعمليات) للحكم على جودة وملاءمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات الموضوعة من قبل الإدارة والإجراءات.

٣- التدقيق التشغيلي: Operational Audit

وهو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة مثل (المبيعات، المشتريات، الإنتاج، الحسابات، الصيانة... الخ) للتأكد من كفاءة وفاعلية وملاءمة هذه الوظائف في تحقيق أهداف المنشأة. (ديوان الرقابة المالية، دليل استرشادي سنة ٢٠١١)

المبحث الثاني: التدقيق الخارجي

أولاً: مفهوم التدقيق الخارجي.

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق بالآتي: (AAA,1973,p.2)

التدقيق هو (عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة اثبات وتقويمها فيما يتعلق حول وقائع واحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وايصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق).

التدقيق الخارجي هو مهنة رقابية مستقلة، تتمثل مهمتها في الفحص الانتقادي للقوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، حسابات النتائج، الجداول الملحقة بها)، وكذلك العمليات التي تمت، والنظم المتبعة في المؤسسة التي أنتجت تلك المعلومات، بهدف تقديم تقرير بنتائج عملية الفحص والتدقيق إلى ملاك المؤسسة، متضمناً رأياً فنياً محايداً مدعماً بالأدلة والبراهين حول مدى شرعية وصدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة. وتتمثل أهمية ذلك التقرير في مساعدة ملاك المؤسسة والأطراف الخارجية ذات العلاقة بما لاتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب. وعملية التدقيق الخارجي قد تكون قانونية أو تعاقدية أو قضائية. (ابو سرعة ٢٠١٠)

المدقق الخارجي يجب ان ينفذ التدقيق على البيانات المالية للشركة، او وحدة حكومية، وغيرها من كيان قانوني، أو منظمة، وفقاً لقوانين محددة أو قواعد معينة، وبصورة مستقلة عن المؤسسة التي يجري محاسبتها. يعتمد مستخدمو المعلومات المالية لهذه الكيانات، مثل المستثمرين والهيئات الحكومية وعامة الناس، على المدقق الخارجي لتقديم تقرير دقيق، محايد ومستقل. (معهد المراجعين الداخليين أرشفة ٢٠١٠)

ثانياً: المدقق الخارجي في ظل القوانين العراقية.

يحكم عمل المدقق الخارجي في العراق مجموعة من القوانين والتعليمات وهي كما يأتي:

أ- قانون الشركات رقم ٢١ سنة ١٩٩٧.

ب- نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (٣) سنة ١٩٩٩.

فقد اشارت الفقرة (سادساً) من المادة (١٠٢) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ بأنه يتم تعيين مراقب الحسابات وتحديد اجوره في الشركات الخاصة من قبل الهيئة العامة لها.

اما فيما يتعلق بنظام ممارسة مهنة مراقبة الحسابات رقم ٣ سنة ١٩٩٩ فقد نص في المادة (١) منه انه: يمارس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات كل شخص طبيعي او معنوي مجاز لممارسة هذه المهنة بموجب هذا النظام.

وأشار النظام في المادة (٢ أ) بأنه يشكل مجلس التنظيم والإشراف على مهنة تدقيق الحسابات يسمى (مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات). ويتكون هذا المجلس من:

- ١- رئيس ديوان الرقابة المالية او من ينوب عنه رئيسا.
 - ٢- ممثل عن وزارة المالية.
 - ٣- ممثل عن وزارة الصناعة والمعادن.
 - ٤- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
 - ٥- ممثل عن ديوان الرقابة المالية.
 - ٦- مدير عام دائرة تسجيل الشركات.
 - ٧- نقيب المحاسبين والمدققين.
 - ٨- ثلاثة من المجازين لممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات. ولديهم خبرة فعلية لا تقل عن (١٥) سنة. على ان لا يقل مستوى اغلب الاعضاء اعلاه عن درجة مدير عام.
- ويتولى هذا المجلس إقرار الخطة السنوية وإقرار وتطوير قواعد السلوك المهني ومحاسبة المخالفين من المدققين لأحكام هذا النظام وقواعد السلوك المهني وفرض العقوبات الانضباطية.
- وفي المادة (١١) من هذا النظام بين حقوق المدقق الخارجي إضافة إلى تلك الحقوق التي تفرضها التشريعات الأخرى بأنه من حق مراقب الحسابات (المدقق الخارجي)
- الاطلاع على دفاتر الجهة الخاضعة للتدقيق وسجلاتها ومستنداتها والاوراق والوثائق والعقود الخاصة بها.

- طلب أي بيان او إيضاح يراه ضروريا لإنجاز مهمته من أي من منتسبي الجهة الخاضعة لتدقيق.
 - إجراء الجرد في الوقت الذي يراه مناسباً.
 - التحقق من موجودات الجهة الخاضعة للتدقيق وحقوقها والتزاماتها.
 - الحصول على ما يراه من معلومات فنية تتعلق بنشاط الجهة الخاضعة للتدقيق.
 - حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة المساهمة لمناقشة التقرير المقدم من قبله عن حساباتها او مناقشة المقترح المقدم من مجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات آخر بدلا عنه.
- اما فيما يتعلق بواجبات المدقق الخارجي فقد اشارت المادة (١٢) في النظام بأنه على مراقب

الحسابات:

- الالتزام بقواعد السلوك المهني ومعايير الأداء.
- الالتزام بالمعايير الرقابية الصادرة عن المجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.

- تنظيم المكتب.
- مسك السجلات والمستندات المحاسبية بأعمال المكتب.
- عدم الجمع بين أعمال تنظيم الحسابات ومراقبة تلك الحسابات.

ثالثاً: الجوانب المميزة للمدققين الداخليين والمدققين المستقلين (الخارجيين):

توجد فروق كبيرة بين المدققين الداخليين والمستقلين، أهمها ما يلي:

الأهداف:

الغرض من مدققي الحسابات المستقلين هو التعليق على البيانات المالية لصاحب العمل، وليس الغرض من المدققين الداخليين التحقق من البيانات المالية، ولكن مساعدة إدارة وحدة الأعمال في إدارة شؤون الشركة بأفضل طريقة ممكنة. لذلك، يقوم المدققون الداخليون بتقييم فعالية الضوابط الداخلية في الأقسام أو الفروع الأخرى أو أجزاء أخرى من وحدة الأعمال.

حدود المسؤولية: عادةً ما يكون المدققون المستقلون مسؤولين أمام مجموعات مختلفة، مثل المساهمين والدائنين والوكالات الحكومية والشركة والمجتمع ككل، ولكن المدققين الداخليين هم وحدهم المسؤولون والمساءلة أمام إدارة المؤسسة التي اختاروها.

نوع التدقيق:

يقتصر مدققو الحسابات المستقلون عادةً على تدقيق البيانات المالية. ومع ذلك، غالبًا ما تؤدي مراجعات المدققين الداخليين إلى المراجعة التشغيلية لأنهم يسعون إلى تحديد تأثير الإجراءات والإجراءات الحالية على كفاءة عمليات وحدة الأعمال.

كيف يراجع المدققون ويهتمون بالأنواع المختلفة من الضوابط الداخلية:

غالبًا ما ينظر المدققون المستقلون في الضوابط المالية الداخلية. من ناحية أخرى، يقوم المدققون الداخليون بمراجعة الضوابط المالية والإدارية. تتمثل المهمة الرئيسية للمراجع الداخلي في طمأننة المديرين بالتنفيذ الفعال لنظام الرقابة المالية والإدارية. يمكن القول أن نطاق نشاط المراجعين الداخليين أوسع من نطاق المراجعين المستقلين.

عدد ونوع المهمة:

يختلف عدد ونوع مهمة المدققين الداخليين من سنة إلى أخرى ولا يتعين عليهم تكرار رعايتهم كل عام. على العكس من ذلك، يوافق المدققون المستقلون على البيانات المالية كل عام.

المتطلبات القانونية لاستخدام خدمات المدقق: عادة، بموجب القواعد، يكون استخدام خدمات المدقق المستقل إلزامياً، على سبيل المثال، بموجب القانون التجاري وقواعد البورصة الحالية، يُطلب من الشركات المساهمة توظيف مدققين مستقلين إذا كانوا يستخدمون خدمات التدقيق الداخلي، لا يوجد مثل هذا الشرط.

الاستقلال وحرية العمل:

بالنظر إلى أن المراجعين المستقلين ليس لديهم علاقة عمل مع المنظمة المعنية ويقدمون خدماتهم "على أساس تعاقدية لصاحب العمل". الاستقلال والحرية أكثر أهمية من "المدققين الداخليين المشاركين في التوظيف".

على الرغم من هذه الاختلافات، يجب أن يعتمد المدققون الداخليون والمستقلون على عمل بعضهم البعض. إذا تم القيام بالتخطيط السليم لهذا الاعتماد، بالإضافة إلى فعالية المراجعة الداخلية والمستقلة، سيتم أيضاً تحقيق فوائد مثل خفض التكلفة، وتقليل وقت المعالجة. (لنزو هان، ٢٠١٥).

رابعا: العلاقة بين المدققين الداخليين والمستقلين:

ان الطريقة التي يتعامل بها المدققون الداخليون والمستقلون مع مبادئ المحاسبة المقبولة وتصور كلا المجموعتين لنفس المبادئ هي نفسها، ويسعى كلاهما إلى تحقيق الأهداف المشتركة الآتية:

- التأكد من أن الضوابط الداخلية المتوقعة لمنع أي سوء استخدام أو أخطاء محتملة مرضية ويتم تطبيقها بفعالية وكفاءة.

- التأكد من أن التعليمات والأساليب والأنظمة المالية المستخدمة يمكن أن تكون الأساس لإعداد تقارير موثوقة تعكس الوضع المالي ونتائج العمليات.

وفقاً للأهداف المشتركة المذكورة، يمكن للمدققين المستقلين والداخليين العمل معاً في الحالات الآتية:

- كيفية إجراء المراجعة: يمكن لمدققي الحسابات المستقلين بناءً على خبرتهم توجيه المدققين الداخليين حول كيفية مراجعة الحسابات. بالطبع، هذا سيجعل المعلومات المقدمة من المدققين الداخليين أكثر موثوقية للمراجعين المستقلين عند الحاجة.

- تبادل المعلومات: يمكن للمدققين الداخليين إبقاء المدققين المستقلين على علم بأنشطة وحدة الأعمال ونتائج التحقيقات التي تجريها وحدة المراجعة الداخلية. وهذا يقلل من مخاطر عدم الإفصاح للمدقق المستقل.
- منع التكرار: يمكن للمدققين الداخليين والمستقلين العمل معاً لتحسين تقييمات الرقابة الداخلية بطريقة تمنع تكرار وإضاعة الوقت.

انعكاس التعامل المشترك بين التدقيق الداخلي والخارجي في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية على الرغم من أن وحدة المراجعة الداخلية مستقلة ونزيهة، إلا أنها لا تزال مستقلة مثل المراجع المالي عند التعليق على البيانات المالية، بالنظر إلى أنها جزء من الوحدة الاقتصادية. تقع مسؤولية إبداء رأي المراجعة على عاتق المدقق المستقل فقط، ومع أي استخدام لنتائج عمل. وحدة المراجعة الداخلية، لن يتم تقليل هذه المسؤولية أبداً. وعلى أي حال، تقع مسؤولية أي حكم يتعلق بمراجعة البيانات المالية على عاتق المدقق المستقل. (لنزو هان، ٢٠١٥).

المبحث الثالث: الفساد الاداري والمالي

أولاً: مفهوم الفساد الاداري.

الفساد في اللغة هو (فسد) ضد (صلح) والفساد يعني لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل وأضحل (ابن منظور، ١٩٩٤)

أما الفساد في القرآن الكريم فقد ذكر الفساد في مجموعة من الآيات منها قوله تعالى ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾ (سورة البقرة، الآية ١١، ١٢) وقوله تعالى ﴿وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد﴾ (البقرة، الآية ٢٠٥) وقوله تعالى ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون﴾ (سورة الروم، الآية ٤١)

الآيات تدل على أن الفساد هو عمل يخص البشر، وهو من المعاصي ومخالفة الاحكام الالهية. وقد عرف البنك الدولي الفساد الاداري بأنه: ((إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أعمال خاصة بتقديم رشوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة).

ثانياً: انواع الفساد الاداري والمالي:

هناك اشكال عديدة للفساد الاداري والمالي نذكر اهم الاشكال وكما يلي: (محمود عبد الفضيل، ٢٠٠٤)

١. الرشوة: وتعني دفع مبلغ من المال من اجل انجاز او تمشية معاملة معينة بدون وجه قانوني، وتعرف بانها اتفاق غير قانوني بين طرفين اما طوعيا او اكراها من خلال التهديد.
٢. الاختلاس: وهو اختلاس الموارد العامة بصورة مباشرة او غير مباشرة وعادة يتم من قبل الاشخاص المتنفذين المحميين من قبل سلطات عليا. ان انتشار هذا النوع من الفساد في المستويات العليا قد

- يؤدي الى انتقاله لمختلف المستويات الادارية لان الادارة هي سلوك وهذا يعني ان الادنى يقلد الاعلى عندما يكون هناك ضعف في الرادع الديني او الاخلاقي او القانوني.
٣. سوء استغلال المنصب العام: ان البعض من النفوس الضعيفة يستغل موقعه لتحقيق مأرب خاصة له او لاحد افراد عائلته على حساب المصلحة العامة او الوطنية.
٤. الاعتداء على المال العام: ويتم من خلال الحصول على اعفاءات ضريبية او كمركية او الحصول على تراخيص لأشخاص او شركات لممارسة عمل معين بدون وجه قانوني.
٥. غياب النزاهة او الشفافية في العطاءات الحكومية: ويتمثل ذلك في حالة مقاولات او عطاءات حكومية بطرق غير شرعية لشركات او اشخاص تربطهم علاقة مصلحة بمسؤولين في المستويات العليا، او مثلاً منح عقود او عطاءات لأشخاص معينين دون الاعلان عن وجود مثل تلك العطاءات.
٦. مخالفة قانون الخدمة المدنية: وذلك من خلال تعيين اشخاص معينين في الوظائف بدون وجود حاجة حقيقية، او التعيين في مناصب دون الالتزام بالمؤهلات الواجب توفرها في المتقدم اي تعيين اشخاص غير مؤهلين في مواقع غير مناسبة لهم.
٧. تهريب الاموال: اي قيام بعض المسؤولين بتهريب الاموال العامة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني الى مصارف او استثمارات اخرى خارج الدولة، كذلك القيام بتهريب النفط والثروات الوطنية الاخرى خارج الحدود.
٨. صفقات وهمية: وهي الترتيبات المخالفة للقانون والرواتب التي تدفع لأشخاص وهميين.
٩. صرف مبالغ هائلة على مشاريع وهمية او حقيقية ولكن تنفذ بشكل مخالف للمواصفات المثبتة في العقود.
١٠. سوء استخدام النفوذ: والذي يتمثل في التجاوز على التخصيصات المالية المرصدة لمشاريع معينة.
١١. المحاباة والتميز بين المواطنين بسبب الدين او العرق او القرابة.
١٢. غسيل الأموال: غسيل الاموال من اشهر ممارسات الفساد الدولي الشائعة في العديد من الدول وهناك العديد من الدراسات اهتمت بهذا الموضوع، وقد عرف بانه "التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها واصلها الحقيقي".

ثالثاً: أسباب الفساد المالي والاداري:

١. اسباب سياسية: وهي تتعلق بطبيعة الانظمة السياسية الشمولية والدكتاتورية والمتمثلة بغياب الحريات وضعف الاعلام والرقابة بالإضافة الى الصراعات بين التيارات السياسية المختلفة. حيث تتمثل هذه المظاهر في الحكم الشمولي الفاسد بفقدان الديمقراطية وفساد الحكام وسيطرة الدولة على الاقتصاد

- انعكاس التعامل المشترك بين التدقيق الداخلي والخارجي في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية وتفشي المحسوبية والمنسوبية. حيث ان الدولة التي تعمل على هذا النظام الشمولي والسيطرة على الاقتصاد تواجه مستوى عالٍ من الفساد الذي يطال كبار المسؤولين وهذا يسمى بالفساد الاسود، وهذا الفساد ينتج عنه اضراراً ومخاطر تؤثر على الدولة والمجتمع معا. (سمير، ٢٠٠٣)
٢. اسباب اجتماعية: تتعلق بطبيعة العلاقات والقيم التي تربط ابناء المجتمع ومدى شيوع مفاهيم الطائفية والعشائرية وعدم الاطمئنان للمستقبل بسبب الخوف من المجهول، حيث تم تحديد مفهوم الفساد من قبل علماء الاجتماع بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يخص المصلحة العامة. وان ممارسة هذا السلوك يعود مرجعها الى عدم استقامة الشخص الذي يمارسه وهو انتهاك لقيم المجتمع، وان هذا السلوك هو سلوك سيء ينعكس على الآخرين، ان الفساد يخلل القيم الاخلاقية ويؤدي الى الاحباط وانتشار العادات السلبية بين افراد المجتمع وهذا يؤدي بدوره الى انتشار الجرائم وكذلك يؤدي الى فقدان المهنية وقيمة العمل وهذا بدوره يقوم على الاحتقان الاجتماعي وانتشار ظاهره الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر. (الحسيني، ٢٠٠٤)
٣. اسباب اقتصادية: ان تردّي الاوضاع الاقتصادية، وانخفاض الانتاجية، وارتفاع تكاليف المعيشة يساعد على ظهور الفساد، حيث يتمثل بالسياسات الاقتصادية وسوء التوزيع للثروات والموارد، وكذلك الدخول او اعطاء الادارة الحكومية جزء كبير من بعض الاموال الطائلة للقيام بمشاريع معينة دون المتابعة والرقابة لهذه الاموال وهذا بدوره يشجع على الفساد. (الشمري، ٢٠١٠)
٤. اسباب ادارية: تتمثل في عدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات وشيوع مفاهيم المحسوبية وعدم الالتزام بمبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. بالإضافة الى تفشي البيروقراطية في العلاقات الوظيفية ويتعلق الفساد بالانحرافات الادارية والوظيفية، حيث تصدر هذه المخالفات من الموظف الذي يتم تكليفه بوظيفة معينة حيث يقوم هذا الموظف بالاستفادة من الفرص والثغرات للاستفادة لمصلحته بدلا من الضغط على صانع القرار، وهنا تتمثل مظاهر الفساد في عدم تحمل المسؤولية وكذلك عدم احترام العمل و اوقات الدوام والتراخي والتكاسل وكذلك افشاء اسرار الوظيفة للآخرين، وهذا يجعل المواطنين مضطرين الى اتباع اساليب ملتوية لإنجاز اعمالهم بالسرعة الممكنة، حيث يرافق هذا الفساد اختيار القيادات الادارية غير الكفؤة وغير المؤهلة وكذلك قصور السياسات وتغلغل الاشخاص المتمرسين في الفساد ومعرفة الطرق والثغرات التي تعمل على التحايل على القانون، وهذا كله في المستويات الادارية العليا الذي يدفع الآخرين الى تقديم الرشوة لهم وفي الوقت نفسه هؤلاء أنفسهم يتمتعون بمزايا القوة والامتيازات الشخصية الاخرى. (القريشي، ٢٠١٢)

٥. اسباب قانونية: ان ضعف الانظمة والتعليمات وعدم الالتزام بالقانون يساهم في ظهور الفساد، حيث يتمثل ذلك في تطبيق وتفسير النصوص القانونية لأطراف العلاقة والمحسوبية والمجاملات لصالح اصحاب النفوذ القوي على حساب الضعفاء، وكذلك الاجراءات الروتينية المعقدة والممارسات غير القانونية من قبل بعض المحامين والقضاة. ان المشكلة لا تكمن في نظام العدالة وعملية تطبيقه من مواد العقوبات المتعلقة بالفساد او اصدار العقوبات الصارمة بحق الفاسدين، وانما هذه المواد القانونية لا يتم تطبيقها بشكل جيد وسليم لكون اخضاع المؤسسة القضائية لبعض الضغوطات السياسية وهذا ان دل على شيء انما يدل على ضعف السلطة القضائية، وكذلك قصورها للقيام بدورها الدستوري كونها مؤسسة تختص بتفسير القوانين والفصل في بعض المنازعات الخاصة عندما تكون مسيطرة عليها السلطة التنفيذية وقوية. (السعيد، ٢٠٠٨)

٦. الاسباب الثقافية: ان ارتفاع المستوى الثقافي للمجتمع وشيوع مبادئ الشفافية والتسامح بين افراد المجتمع يمكن ان يساهم في تقليل انتشار الفساد. حيث ان كثرة وتدني المستويات التعليمية لها الاثار المباشرة في نمو الثقافة وكذلك الشعور بالحس الوطني والمحافظة على الممتلكات من التلف والخراب، والعمل على ترسيخ ثقافة حب الوطن في جميع مراحل التعليم. حيث عكست الثقافة التي اوجدها الاحتلال حينما سمحت لبعض اضعاف النفوس بالسرقات ونهب ممتلكات البلد وكان لها دور كبير في ترسيخ ثقافة الفرهود في مجتمعنا. (البلداوي، ٢٠١٢)

رابعاً: انعكاسات الفساد المالي والاداري:

- للفساد تداعيات مدمرة متعددة لها الاثر الكبير على الدولة والمجتمع اهمها: (العكيلي، ٢٠٠٨)
١. زعزعة الاستقرار الاقتصادي: فانتشار الفساد في القطاع الخاص يؤدي الى زيادة كلفة العمل او المنتج التجاري من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة، وازدياد النفقات الادارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين.
٢. عرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته، لان مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة الى أنشطة تصب في اطار تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي كإلزامية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية.
٣. الحد من تقديم الخدمات، وارتفاع اعباء توفير القليل من الخدمات العامة.
٤. تقويض الديمقراطية.
٥. زعزعة الثقة بالحكم وبمصادقية الحكومة.
٦. التلاعب وتخطي الاصول القانونية في انجاز المعاملات.

٧. زيادة نسبة البطالة، لضعف الدورة الاقتصادية والانتاج الوطني.
٨. هجرة المفكرين والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين.
٩. ضعف امكانيات وكفاءة رؤوس الاموال، اذ يمكن لأي كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشا دون ان يكون لديه الملاءة المالية او القدرة الاستثمارية المناسبة.
١٠. هروب المستثمرين المحليين للاستثمار في الخارج وعزوف الاستثمار الاجنبي عن الاستثمار داخل البلاد.
١١. لجوء المواطنين الى الاعتماد على الزعماء المحليين لتلبية متطلباتهم وتسيير امورهم عوضا عن اعتمادهم على الحكومة المنخورة بالفساد.
١٢. عدم المساواة بين المواطنين لان بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة لعلاقاتهم الشخصية او لارتباطاتهم الحزبية او الطائفية او القومية او لقدرتهم على دفع الرشا وغيرها.
١٣. الحد من المنافسة المشروعة بين اشخاص القطاع الخاص سواء اكانوا اشخاص طبيعيين او معنويين (كالشركات).
١٤. الحد من نشاط الفرد وجهده حينما يدرك انهما لا يكونان السبيل لتحقيق الاهداف.
١٥. ترسيخ المفاهيم السلبية مثل الانانية والمصلحة الذاتية.

المبحث الرابع: المؤشرات الإحصائية لإجابات العينة

تحليل استمارة الاستبانة:

للقوف على اراء عينة البحث من العاملين في الرقابة المالية والتدقيق الداخلي لمديريات التربية والصحة والبلدية في كربلاء المعنية بمكافحة الفساد المالي والاداري فقد تم طرح الاسئلة المبينة في الجدول ادناه حيث تم توزيع ٩٠ استمارة تم استرجاع ٦١ منها وكانت اجابتهم عن هذه الاسئلة كالآتي:

الأسئلة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	مجموع الاجابات	المعدل الموزون	الانحراف المعياري
١ لا تحدد القوانين والأنظمة الية التعامل المشترك بين اجهزة الرقابة الخارجية والتدقيق الداخلي في العراق	٢٣	١٥	٥	١٠	٨	٦١	٣,٥٧	٣,٧٢٦
٢ يجب ان تتضمن القوانين والأنظمة على فقرات تشير إلى ضرورة الاخذ برأي الأجهزة الرقابية فيما بينها عند وجود دعوى او شبهة فساد مالي او اداري	٣٩	١١	٥	٤	٢	٦١	٤,٣٣	٤,٣٤٨
٣ على الرقابة المالية والتدقيق الداخلي المشاركة في كافة تقاريرها المتعلقة بشبهات الفساد المالي والاداري للتحقق منها وابداء الرأي بشأنها	٣٩	١٨	١	٣	٠	٦١	٤,٥٢	٤,٤٧٨
٤ استقلالية الأجهزة الرقابية والتدقيقية تمكنها من اداء عملها بشكل كفوء وخالي من التأثيرات الخارجية	٢٣	١٩	٥	١١	٣	٦١	٣,٧٩	٣,٨٦٢

انعكاس التعامل المشترك بين التدقيق الداخلي والخارجي في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية

٥	عدم وجود تعاون مشترك بين الرقابة الخارجية والتدقيق الداخلي بالشكل الكافي يؤدي الى عدم تنفيذ واجباتها بصورة جيدة	١٢	١٩	١٤	٨	٨	٦٣	٣,٣١	٣,٤٠٩
٦	تعاني كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من ضعف الإرادة والجدية في سعيها لمكافحة الفساد	١٧	٢٦	٩	٩	٩	٦١	٣,٨٤	٣,٨٣٥
٧	تعاني كل من الرقابة الخارجية والتدقيق الداخلي من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وقلة الخبرة	٢٨	٢١	٧	٥	٥	٦١	٤,١٨	٤,١٦٥
٨	ضعف التعاون المشترك بين التدقيق الداخلي والخارجي زاد من حجم الفساد في دوائر الدولة	٢٢	٢٠	٥	١٤	٠	٦١	٣,٨٢	٣,٨٦٢
٩	ضرورة إعادة النظر بالقوانين والتعليمات التي تحد من الفساد المالي والإداري وتشديد العقوبات على الفاسدين	٤٧	١٢	٤	٠	٠	٦١	٤,٧٤	٤,٦٥٩
١٠	وجود أكثر من جهة للرقابة الخارجية يؤدي الى ضعف الجهود في مكافحة الفساد	٢٣	١٢	٩	١٧	٠	٦١	٣,٦٧	٣,٧٤٤

١١	عدم تغير مسؤولي الرقابة الخارجية والتدقيق الداخلي يؤدي الى تفشي الفساد المالي والاداري	٣٠	١٠	١١	٧	٣	٦١	٣,٩٣	٤,٠٠٦
١٢	تطوير جهاز الرقابة والتدقيق الداخلي يساعد في الضبط الداخلي لا نشطة المؤسسات الحكومية	١٢	٢٠	١٢	١٢	٥	٦١	٣,٣٦	٣,٤٣٦

يتضح من اجابات العينة الخاصة بالبحث بعض النقاط:

١- اتفاق عينة البحث بشكل كبير على ضرورة إعادة النظر بالتشريعات والقوانين التي تجرم الفساد وتشديد العقوبات على الفاسدين.

٣- اتفاق عينة البحث على ضرورة أن تحتوي القوانين والتشريعات فقرات تشير إلى ضرورة الاخذ براي الأجهزة الرقابية ذات العلاقة عند وجود أي سرقة أو شبهة فساد.

٤- من خلال النتائج التي تم الحصول عليها من عينة البحث بان الأجهزة الرقابية تعاني من ضعف الإمكانيات البشرية والمادية وقلة خبرة العاملين فيها.

٥- كان أقل النتائج ان الأجهزة الرقابية لا تتعاون فيما بينها بالشكل الكافي لأداء واجباتها على أفضل صورة.

٦- اظهرت النتائج بان عدم تغير مسؤولي الرقابة الخارجية والتدقيق الداخلي كان احد اسباب ظهور الفساد المالي والاداري.

- جدول التخصص العلمي لعينة البحث على الرغم من ان اغلب منسوبي الأجهزة الرقابية والتدقيقية من حملة شهادة البكالوريوس الا انه من غير ذوي الاختصاص في مجال القانون والرقابة والتدقيق وكما في الجدول التالي حيث يظهر انه نسبة ٥٤٪ من غير ذوي الاختصاص بينما القانون والمحاسبة يمثل نسبة ٤٦٪ فقط.

الجدول التالي يمثل التخصص العلمي لعينة البحث

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبه	١٠	٠,١٩
ماليه ومصرفيه	٦	٠,٠٩
ادارة اعمال	٢	٠,٠٣
اقتصاد	١	٠,٠٢
قانون	١٧	٠,٢٧
اخرى	٢٥	٠,٤٠
المجموع	٦١	٪١٠٠

- الشهادة الأكاديمية لعينة البحث: يظهر الجدول الاتي ان اغلب حملة الشهادات هم من البكالوريوس وهذا يدل على التأهيل العلمي المناسب لأجهزة الرقابة والتدقيق وكما هو موضح في الجدول ادناه:

اعداديه	معهد	دبلوم عالي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	الاجمالي
٣	٥	٤	٤٣	٥	١	٦١

ان اغلب منتسبي الأجهزة الرقابية والتدقيقية من حملة شهادة البكالوريوس الا انهم من غير الاختصاصات الرقابية والتدقيقية بنسبة ٥٤٪.

الجدول الاتي يبين سنوات الخبرة بين المنتسبين حيث يظهر ان فئة اقل من عشر سنوات بالمرتبة الاولى ومن اكثر من ١٥ سنه بالمرتبة الثانية وهذا يدل على ان منتسبي هذه الأجهزة يمثلون الخبرة المناسبة لاداء الاعمال الموكلة لهم وكما يبين الجدول ادناه

اقل من ٥	بين ١٠ و ١٥	اكثر من ١٥	الاجمالي
٧	٢٥	٩	٦١

- اما النوع الاجتماعي لعينة البحث: ظهر النوع الاجتماعي لعينة البحث كما في الجدول التالي والذي يظهر أغلبية ساحقة لذكور عن الإناث في الأجهزة الرقابية والتدقيقية، ويرجع ذلك لعوامل عدة منها الاجتماعية ومنها خاص بطبيعة العمل.

الذكور	الاناث
٥١	١٠

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

١. ان ضعف التعاون المشترك بين التدقيق الداخلي والرقابة الخارجية سبب ضعفاً في مكافحة ظاهرة الفساد الموجودة في المؤسسات الحكومية.
٢. تعدد اجهزة الرقابة الخارجية وارتباط التدقيق الداخلي بمدير الدائرة او المؤسسة الحكومية مما له الاثر على استقلالية الاجهزة الرقابية والتدقيقية وهذا ما ادى الى الضعف في مكافحة الفساد.
٣. تزايد حالات وحجم الفساد من جهة وعدم استقلالية الاجهزة الرقابية من جهة اخرى له الاثر الكبير في عدم الجدية في مكافحة الفساد.
٤. ضعف التنسيق والتعاون بين الرقابة المالية الخارجية والتدقيق الداخلي وعدم وجود آلية للتعاون المشترك مما أدى إلى الضعف في مكافحة الفساد.
٥. لم تضم القوانين الحالية التي تنظم عمل الاجهزة الرقابية الاخذ براي الاجهزة الرقابية سواء كانت الخارجية او التدقيق الداخلي ذات العلاقة عند وجود أي اختلاس أو شبه فساد اداري او مالي.
٦. تعاني الأجهزة الرقابية من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية.
٧. عدم كفاية القوانين والعقوبات الخاصة بجرائم الفساد الاداري والمالي.
٨. ضعف دور الرقابة الخارجية والتدقيق الداخلي في مكافحة الفساد.
٩. تأثير الادارة والعلاقات الاجتماعية على قرارات الاجهزة الرقابية وابداء رأيهم الصريح والخاص بالفساد المالي والاداري.

ثانيا: التوصيات

- وفي ضوء الاستنتاجات أعلاه توصل الباحثان إلى التوصيات الآتية:
١. السعي الحقيقي من قبل مجلس النواب في اعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تحدد اختصاصات الأجهزة الرقابية وخاصة التي تتعلق بقضايا الفساد المالي والاداري مهما كان حجمها.
 ٢. عقد الاجتماعات المنتظمة بين افراد التدقيق الخارجي والداخلي بصورة مستمرة ودورية، واعتماد المدقق الخارجي على نتيجة اعمال المدقق الداخلي.
 ٣. دعم التعاون المشترك بين الأجهزة الرقابية الخارجية والتدقيق الداخلي وزيادة التنسيق الفعال وتوحيد الجهود في الحد من الفساد المالي والاداري.
 ٤. ضرورة تعديل القوانين الخاصة بالأجهزة الرقابية الحالية بموجب الية مقترحة بالاعتماد على المعايير الدولية للرقابة والتدقيق لما لها من الأثر الكبير في الحد من الفساد المالي والاداري.

٥. تعزيز الإمكانات المادية والبشرية للأجهزة الرقابية والتدقيقية بزيادة تخصيصاتها ليتسنى لها القيام بأعمالها بصورة جيدة.

٦. تعديل القوانين والعقوبات الخاصة بجرائم الفساد لتناسب وحجم الأموال المهدورة أو المسروقة والمختلسة. وإيجاد قانون عقوبات يعاقب حالات الفساد التي يكتشفها الجهاز الرقابي مما يحفز أنشطة الأجهزة الرقابية ويحد من حالات الفساد.

٧. السعي لعدم تعرض الرقيب المالي والمدقق الداخلي للضغط من قبل المسؤول المباشر أو الإدارة العليا وذلك من خلال تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بصورة واضحة ومفهومة للجميع.

المصادر

١. القرآن الكريم.
٢. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. (١٩٩٤). "لسان العرب"، الطبعة الثانية. بيروت، لبنان: دار صادر.
٣. أبو سرعة، عبد السلام عبدالله سعيد (٢٠١٠). التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. رسالة ماجستير جامعة الجزائر، الجزائر.
٤. البلداوي، عمار هادي. (٢٠١٢). موضوع الفساد الإداري والمالي مفهومه ومظاهره وأشكاله وأسبابه، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية.
٥. الحسيني، باسل جودت. (٢٠٠٤). الأساسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
٦. الشمري، هاشم. (٢٠١٠). الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر.
٧. سمير أمين. (٢٠٠٣). الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين. بيروت، لبنان: دار الفارابي.
٨. العكيلي، رحيم حسين. (٢٠٠٨)، الفساد تعريفه وآثاره ووسائل مكافحته، www.nazaha.iq/search_web/trboy/4.doc
٩. القرشي، مدحت كاظم. (٢٠١٢) الفساد الإداري والمالي في العراق. موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.
١٠. كامل السعيد. (٢٠٠٤) شرح قانون العقوبات والجرائم المضرة بالمصلحة العامة، عمان.

١١. يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ص28.
١٢. (ديوان الرقابة المالية/ دائرة الشؤون الفنية والدراسات/ قسم الدراسات الفنية والبحوث) دليل استرشادي لسنة ٢٠١١.
١٣. وزارة التجارة - قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧.
١٤. مجلس الوزراء - نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (٣) لسنة ١٩٩٩.
١٥. محمود عبد الفضيل. (٢٠٠٤). مفهوم الفساد ومعاييره. مجلة المستقبل العربي.
16. AAA, Committee on Basic Auditing Concepts, A Statement on Basic Auditing Concepts, American Accounting Association, 1973.
17. Chen jiin. Feng. Wan-ging, Lin, (2011). Measuring Internal Auditings Value, The IIAS Global Internal Audit Suravey, WWW. Theiie. Org.
18. ETIENNE.B: L'audit interne pourquoi et comment; les éditions d'organisation; france1989; page20.
19. JACQUES RENARD: Théorie et pratique de audit interne; edition d'organisation ; Paris 1994 ; page 25.
20. Lenz, R. & ; Hahn, U. (2015) "A synthesis of empirical internal audit effectiveness literature pointing to new research opportunities", Managerial Auditing Journal,3(1), 5 - 33